جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية السنة: الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي.	المقياس: قانون النقد والقرض الاستاذة: د. أمال بوسواك
التاريخ: 2024/01/09 التوقيت: ساعة ونصف	امتحان السداسي الخامس. السنة الجامعية:2024/2023.

.

السؤال الأول: ..... 8 نقاط

عرف مايلي :

القانون البنكي، محترفوا العمليات البنكية، العمليات البنكية، ازمة مخطط المردودية، أزمة مخطط التنظيم، أزمة مخطط سير نظام البنكي.

السؤال الثاني:..... 12 نقاط

يعتبر الاقتصاديون آن قانون النقد والقرض لسنة 1990 في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح البنكية، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة البنكية. وبعد مرور قرابة الأكثر من الثلاثين سنة على اعتماده وعلى التعديلات الطارئة عليه.....

اجب على مايلي:

- اذكر هياكل بنك الجزائر (البنك المركزي) في إطار قانون النقد والقرض 10/90

-حدد مهام السلطات المسؤولة على النقد والقرض بعد الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 10/90.

- حدد أهم نقاط القوى والضعف في قانون النقد والقرض لسنة 2003.

- أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي الجديد لسنة 2023 ، الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003والمتعلق بالنقد و القرض.

-ماهي التحديات التي تواجه تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد لسنة 2023.

..... بالتوفيق والنجاح.

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية السنة: الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي.	
الإجابة النموذجية	**المقياس: قانون النقد والقرض.** **الاستاذة: د. أمال بوسواك** **امتحان السداسي الخامس.** **السنة الجامعية:2024/2023.**

الاجابة على السؤال الأول: ..... 8 نقاط

تعريف مايلي : 2ن

- **القانون البنكي**: "مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالعمليات البنكية والقائمين بها على سبيل الاحتراف"،
- **محترفوا العمليات البنكية:** إن العمليات البنكية السابقة الذكر يقوم بها أشخاص محترفون وهم البنوك والمؤسسات المالية (المؤسسات الائتمانية) وقد فرض على هذه المؤسسات ضرورة الحصول على ترخيص وفقا لنص المادة 91 من قانون 90-10. 2ن
- **العمليات البنكية:** وقد حاول المشرع الجزائري تعريف العمليات البنكية على أنها: "تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل". 1ن
- **أزمة مخطط المردودية:** القانون 1988 السابق جدد توزيع القرض، ولكن الصعوبات الاقتصادية والمالية للمؤسسات العمومية بينت خطورة مخطط المردودية المؤسسة على نوع واحد من القرض (قرض المؤسسة) والذي رهن المؤسسات. 1ن
- **أزمة مخطط التنظيم:** محاولات تحسين المردودية البنكية أوقفت بسبب ثقل مخطط التنظيم المطبق عن طريق النظام البنكي، والذي يتميز في القيام بكل الأعمال وعدم التخصص والتسيير المركزي إلى أعلى درجة، وعدم فتح القطاع للمنافسة أدى إلى حجز النظام البنكي. 1ن
- **أزمة مخطط سير نظام البنكي:** أقيمت الوساطة البنكية حول العلاقة بنك–مؤسسة، هذه العلاقة أدت إلى استبعاد كل علاقة نقابية بين البنوك، هذا مع تطبيق القواعد السابقة أدى إلى خطر قيد النشاط البنكي في التوجه نحو المشاريع الاستثمارية. 1ن

الاجابة على السؤال الثاني: ..... 12 نقاط

يعتبر الاقتصاديون آن قانون النقد والقرض لسنة 1990 في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي، ومنه الإصلاح البنكية، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة البنكية. وبعد مرور قرابة الأكثر من الثلاثين سنة على اعتماده وعلى التعديلات الطارئة عليه.....

- هياكل بنك الجزائر (البنك المركزي) في إطار قانون النقد والقرض 10/90

الأجهزة الجديدة في هذا القانون:

- هيئة إدارة ومراقبة البنك المركزي.
- مجلس النقد والقرض. **4ن**
- اللجنة المصرفية.
- مركزية المخاطر (بعد صدور قانون90-10).

- مهام السلطات المسؤولة على النقد والقرض بعد الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون 10/90.

الصادرة في **2003** تحصر هذه السلطة في هيئتين هما: **1ن**

-**وزارة المالية**: تتمثل مهام وزارة لمالية في وضع سياسة مالية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي. وعلى مستوى وزارة توجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية.

-**بنك الجزائر** :يعمل تحت وصاية وزارة المالية ، محافظ البنك ، وثلاث مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية . يتلقى من طرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وعلى هذا الاساس فهو مسئول على السير الحسن للعملة القرض . ويشارك في هذا الأساس في تحضير ووضع سياسة تخص المالية والنقد المقررة من الحكومة بوظيفته هذه فان **البنك الجزائر يمثل:** **2ن**

***هيئة الإصدار** وهو بهذا الأساس الهيئة الوحيدة المكلفة بإصدار النقود التي تعتمد كنقود قانونية ، وهو يراقب و ينظم الكتلة النقدية ويدير احتياطي الصرف للبلاد ويسوي العلاقات ما بين الدينار والعملات الأجنبية.

*هو بعد ذلك **بنك الدولة** فهو يقوم بنفس الدور الذي تقوم به البنوك اتجاه زبائنها.

-فهو يعطيها القروض و يمسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم لحسابها بكل عمليات الصندوق.

*وهو أخيرا **بنك البنوك** لأنه يمول البنوك في حدود السياسة النقدية والقرض .

- أهم نقاط القوى والضعف في قانون النقد والقرض لسنة 2003.

أهم نقاط القوة على المستوى الداخلي: (ذكر على الأقل أربعة نقاط قوة)

- رد الاعتبار لبنك الجزائر (من خلال إعادة تنظيمه، توضيح مكانته في النظام المالي والمصرفي)؛
- تقليص صلاحيات الخزينة العمومية(إحداث العملة ومنح القروض خاص ببنك الجزائر فقط)؛
- رد الاعتبار للعملة الوطنية؛
- إستعادة البنوك لمكانتها ووظائفها التقليدية؛ **2ن**
- إلغاء مبدأ التخصيص البنكي؛
- المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسة وتسيير جيد للمخاطر؛
- إنشاء سوق لأوراق المالي.

أهم نقاط القوة على المستوى الخارجي:

- الانفتاح على العالم الخارجي(فتح فروع لبنوك أجنبية، المنافسة....)؛
- تحويل رؤوس الأموال؛
- تطوير عمليات التجارة الخارجية(القرض المستندي).

ثانيا: نقاط الضعف قانون النقد والقرض. (ذكر على الأقل ثلاثة نقاط ضعف)

1,5ن

-العجز في(التسيير، تنظيم، تأطير التكيف مع التغيرات)؛

-عدم القدرة على تقدير المخاطرة وعجز المصارف على مواجهته؛

-نقائص جهاز الإعلام والتسويق والمواصلات السلكية واللاسلكية؛

-غياب المنافسة؛

-وضياع الوقت نتيجة لصلابة التأخر في العصرنة لاسيما التكنولوجيا...

- أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي الجديد لسنة 2023 ، الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003والمتعلق بالنقد و القرض.

أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي و المصرفي الجديد، الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض: (ذكر على الأقل أربعة تعديلات)

2ن

• تعزيز حوكمة وصلاحيات كل من بنك الجزائر، ومجلس النقد و القرض، واللجنة المصرفية، والبنوك والمؤسسات المالية، من خلال:

-إعادة اعتماد نظام العهدة (أربع سنوات) لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر و نواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة، ما من شأنه إرساء مصداقية أفضل، تحقيق الاستقرار في التسيير و استقلالية اكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه (المادة 13).

- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لا سيما الصيرفة الإسلامية و التمويل الأخضر، و هي أحكام من شأنها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية و تعزيز انتقالها (المادتان 42 و 43).

- إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية، و البنوك الرقمية و مقدمي خدمات الدفع و الوسطاء المستقلين و يرخص بفتح مكاتب الصرف (المادة 63 و 89).

- إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية و الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك و مؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا (المواد 70،71 و 72).

- يجعل هذا القانون من اللجنة المصرفية السلطة الاشرافية الوحيدة المخولة للبث في مخالفات أحكام هذا القانون و لوائحه، فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، وكذا أعمال التسيير المترتبة عنها، (المادتان 115 و 119).

- لا يمكن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية إلا لدى المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الآجال المحددة لأحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية (المادة 118).

- تقوية آليات المتابعة و المراقبة، لاسيما من خلال إنشاء لجان جديدة كلجنة الاستقرار المالي (المادة 156)، المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية و إدارة الأزمات، و اللجان الوطنية للدفع و التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد مشروع الإستراتجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، بهدف تعزيز التعاملات المصرفية و تقوية الشمول المالي (المادة 162).

• الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي، من خلال: -إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي (المادة 02)، التي يطورها بنك الجزائر، و يصدرها، و يسيرها و يراقبها، و تسمى "الدينار الرقمي الجزائري"، الذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية. - إرساء و تأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك و المؤسسات المالية و مقدمي خدمات الدفع (المادة 37).

- توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن و مراقبة أنظمة الدفع لتشمل نظم المقاصة و التسوية و تسليم الأدوات المالية (المادة 57).

- تنص المادة 63 من المشروع على إنشاء بنوك رقمية و هيئات تسمى "مقدمو خدمات الدفع- Psp"، و التي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة أسهم مبسطة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة (المادة 90).

– توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر، في مركزية المخاطر (المادة 109).

– ملاءمة بعض الأحكام مع تلك المنصوص عليها في قوانين المالية المتعلقة بالقطاع المصرفي، و هي إلغاء القاعدة 49/51 و السهم النوعي (حق تمثيل الدولة في الهيئات الاجتماعية للبنوك ذات رأس المال الخاص

– التحديات التي تواجه تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد لسنة 2023.

واجه تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد لسنة 2023 في الجزائر العديد من التحديات، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

تحديات فنية: يتضمن القانون النقدي المصرفي الجديد العديد من الأحكام الفنية الجديدة، والتي تتطلب من البنوك إجراء تغييرات كبيرة في أنظمة وعملياتها. ومن أبرز التحديات الفنية التي تواجه البنوك:

2ن

التحول الرقمي: يتطلب القانون النقدي المصرفي الجديد من البنوك التحول إلى الخدمات المصرفية الرقمية بالكامل، وذلك من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة، مثل تطبيقات الهواتف الذكية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

المخاطر السيبرانية: يتطلب القانون النقدي المصرفي الجديد من البنوك اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة المخاطر السيبرانية، وذلك من خلال تعزيز أمن المعلومات وحماية بيانات العملاء.

التشريعات المالية الدولية: يتوافق القانون النقدي المصرفي الجديد مع التشريعات المالية الدولية، مثل اتفاقية بازل III، والتي تفرض على البنوك الالتزام بمعايير مالية صارمة.

تحديات اقتصادية: يواجه الاقتصاد الجزائري العديد من التحديات، مثل التضخم، وانخفاض أسعار النفط، وجائحة كورونا سابقا. وقد تؤثر هذه التحديات على قدرة البنوك على تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد، وذلك من خلال:

انخفاض الإيرادات: قد يؤدي انخفاض الإيرادات إلى صعوبة قيام البنوك بتمويل الاستثمارات اللازمة لتطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد.

ارتفاع التكاليف: قد يؤدي ارتفاع التكاليف إلى زيادة ضغوط الربحية على البنوك، مما قد يحد من قدرتها على الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي.

تحديات تنظيمية: يتطلب تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد من البنوك الحصول على موافقات من السلطات التنظيمية، مثل البنك المركزي الجزائري. وقد يؤدي هذا إلى تأخيرات في عملية التطبيق، خاصة في ظل حجم البنوك في الجزائر.

من المتوقع أن تستمر هذه التحديات في التأثير على عملية تطبيق القانون النقدي المصرفي الجديد في الجزائر، حيث تسعى البنوك إلى مواكبة التطورات الجديدة في القطاع المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، وحماية العملاء.

فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في التغلب على هذه التحديات:

توفير الدعم الفني للبنوك: يمكن للسلطات التنظيمية توفير الدعم الفني للبنوك، وذلك من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة، وتنظيم الدورات التدريبية للموظفين.

تعزيز التعاون بين البنوك: يمكن للبنوك التعاون فيما بينها لتبادل الخبرات والمعرفة، وذلك من خلال إنشاء التحالفات والتعاونيات.

الاستفادة من التجارب الدولية: يمكن للبنوك الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق القوانين النقدية المصرفية الجديدة، وذلك من خلال التواصل مع البنوك في الدول الأخرى.